الأمم المتحدة

A/59/481/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٣ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزاناو تاديس **أبريها** (إثيوبيا)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة فنية بشأن البند ٨٣ (ج) من جدول الأعمال (انظر A/59/481، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ١٧ و ٣٨، المعقودتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويتضمن المحضران الموجزان لهاتين الجلستين (A/C.2/59/SR.17 و 38) سردا لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي.

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/59/L.3 و A/C.2/59/L.53

٢ – في الجلسة ١٧، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل قطر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”أزمة الديون الخارجية والتنمية“ (A/C.2/59/L.3)، فيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرمز A/59/481. و Add.1-4.

161204 161204 04-64478 (A)
0464478

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قرارها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية، وتشير أيضا إلى توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يسلم، بصفة خاصة، بأن توفير التمويل للديون التي يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”**وإذ يساورها قلق** لكون الانتعاش العالمي الراهن لا يساهم في إحراز تقدم ملموس في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها في أفقر البلدان، وفي حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتلاحظ أن استمرار ديون البلدان النامية والتزامات خدمة ديونها، ولا سيما البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، يشكل عنصرا يؤثرا سلبا على تنميتها المستدامة،

”**وإذ ترحب** بالتمديد الإضافي لشرط انقضاء أجل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واقتناعا منها بأن تنفيذ المبادرة يمكن تعزيزه بتبسيط الشروط، ولا سيما بإلغاء الشروط المتعلقة بالهيكل العام وبالتفاصيل الدقيقة، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وترحب أيضا بالنداء الوارد في البيان الصادر عن لجنة التنمية المشتركة التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي تحث فيه اللجنة جميع الدائنين على المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تؤكد من جديد** العزم على معالجة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية بطريقة شاملة وفعالة، حسبما تم الإعراب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

”٣ - **تؤكد** أنه على جميع الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل المسؤولية عن منع حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد حلول لها؛

”٤ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تؤدي إلى القضاء على

الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على توجيه الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

"٥ - **تؤكد أيضا** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل، على الصعيدين الدولي والوطني، وتؤكد أنه ينبغي ألا يستخدم أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة عند تحليل القدرة على تحمل الديون؛

"٦ - **تعيد تأكيد** النداء الموجه في إعلان الألفية إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يتطلب موارد مالية إضافية؛

"٧ - **تلاحظ بقلق بالغ** أن البلدان المستفيدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكتسب القدرة على تحمل الديون بعد بلوغ نقطة إنجاز المبادرة، وترحب في هذا الصدد بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى النظر في إمكانية إلغاء الديون الرسمية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الفقيرة الأخرى بصورة أكثر شمولا، بما في ذلك الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

"٨ - **تقر** بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل إلى تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، وتهيب في هذا الصدد بجميع الدائنين أن يشجعوا تلك الجهود عن طريق المزيد من المشاركة في تخفيف عبء الديون، حتى تضمن مؤسسات التمويل الدولية ودوائر المانحين التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

"٩ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

"١٠ - **تشدد أيضا** على ضرورة أن يتخذ جميع الدائنين تدابير لتخفيف عبء الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع، بما في ذلك داخل ناديي باريس ولندن والمنتديات الأخرى ذات الصلة؛

”١١ - **تلاحظ** أن نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس يمكن أن يساهم في إيجاد حل أكثر مرونة لمشاكل ديون البلدان النامية المثقلة بالديون غير المؤهلة لتخفيف عبء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان الدائنة أن تضمن معاملة تلك البلدان معاملة تراعي احتياجاتها المالية وهدف تعزيز القدرة على تحمل الديون لمدة طويلة؛

”١٢ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل جهودها الرامية إلى زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل، بالإضافة إلى المنح التي تندرج في إطار الإعفاء من الديون، بغية ضمان اكتساب القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل دون الإضرار بالاستثمار العام والخاص والإنفاق لأغراض الصحة والتعليم، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

”١٣ - **تؤكد** على ضرورة توخي المجتمع الدولي للمزيد من المرونة في مساعدة البلدان النامية التي تمر بفترة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان النامية المثقلة بالديون والبلدان الفقيرة، حتى تتمكن من إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

”١٤ - **تؤكد أيضا** على ضرورة أن يراعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تقييمهما للقدرة على تحمل الديون، التغيرات الأساسية الناجمة عن أمور منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في احتمالات النمو العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية؛

”١٥ - **تحيط علما** بالإطار الجديد للقدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي يرمي إلى تحديد البلدان التي ستكون مؤهلة للحصول على منح المؤسسة الإنمائية الدولية، وتدعو إلى التزام الشفافية في حساب تقييمات السياسات القطرية والتقييمات المؤسسية التي تشكل جزءا من الإطار، وتدعو أيضا إلى تقييم لآثاره العامة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل؛

”١٦ - **تشدد** على ضرورة إيجاد حل شامل لمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتواصل في هذا الصدد التشجيع على استكشاف آليات ابتكارية لمعالجة مشاكل ديون هذه البلدان معالجة شاملة؛

”١٧ - **تشدد أيضا** على ضرورة النظر في المنتديات المناسبة في إمكانية إنشاء آلية دولية لمعالجة الديون، على ألا يمنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، وذلك لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتقليل المخاطر المعنوية إلى أدنى حد، وهي آلية من شأنها أن تدفع المدينين والدائنين إلى العمل معا من أجل إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها، بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت؛

”١٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الأصول والخصوم المالية، بغرض تعزيز سياسات تمويل الدين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

”١٩ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

”٢٠ - **ترحب** بمبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف والصناديق الإنمائية والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، إلى إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية يرمي إلى تسهيل التعاون والتنسيق بين مقدمي المساعدة التقنية في إدارة الديون؛

”٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية؛

”٢٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند الفرعي المعنون ”أزمة الديون الخارجية والتنمية“، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“.“

٣ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة، السيد مجدي رمضان (لبنان)، بعرض مشروع قرار بعنوان ”أزمة الديون الخارجية والتنمية“ (A/C.2/59/L.53)، قدمه على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.3.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل غواتيمالا، بصفته القائم على تيسير المسائل المتعلقة بمشروع القرار، بتصويب الفقرتين ٤ و ١١ من منطوق مشروع القرار شفويا.

٥ - وفي الجلسة ٣٨ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.53، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.53، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/59/L.3 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١]، الذي يسلم بأن تمويل الديون التي يمكن تحملها عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢] المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى القيام بمعالجة شاملة وفعالة لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق لأن عددا من البلدان لم تستفد بما فيه الكفاية من الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليه دوليا، وخاصة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث يمكن أن يؤثر استمرار الديون والتزامات خدمة الديون تأثيرا سلبيا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بالتمديد الإضافي لشرط انقضاء أجل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تلاحظ أن المبادرة تهدف إلى تعزيز القدرة على تحمل الديون في أفقر البلدان، وأن تنفيذ هذه المبادرة يمكن تعزيزه عن طريق تبسيط الشروط، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ تسلم كذلك بما أحرز من تقدم في تنفيذ هذه المبادرة[٣]، وإذ ترحب بالنداء الوارد في

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) تجاوز خمسة عشر بلدا نقطة الإنجاز، وقام ٢٧ بلدا بتحويل قدر كبير من الأموال من خدمة الديون إلى النفقات الاجتماعية.

البيان الذي أصدرته لجنة التنمية المشتركة التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي تحث فيه اللجنة جميع الدائنين على المشاركة في المبادرة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد** أن على الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل مسؤولية منع حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد حلول لها في الوقت الملائم وبطرق فعالة، وتشدد على الحاجة إلى مواصلة الجمع بينهم في المنتديات الدولية ذات الصلة، وتؤكد مجددا في هذا الصدد أن النظام المالي الدولي إلى جانب تعزيز التمويل الخارجي الرسمي والخاص والاستثمار المباشر الأجنبي، كل ذلك يشكل عناصر أساسية للتوصل إلى حلول دائمة؛

٣ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تؤدي إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٢]، وتحث في هذا الصدد، البلدان على توجيه الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٤ - **تؤكد أيضا** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل، على الصعيدين الدولي والوطني، وتؤكد لزوم عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وهي، وإن كانت تسلم بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تؤكد في هذا الصدد على ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، ما يطرأ من تغيرات جوهرية جراء عوامل عدة منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو معادلات التبادل التجاري، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية؛

٥ - **تلاحظ بقلق** أن بعض البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تستطع، رغم ما حققته من تقدم، أن تكتسب قدرة دائمة على تحمل الديون، وتؤكد على أهمية التشجيع على تبني روح المسؤولية في عمليات الإقراض

(٤) A/59/219.

والاقتراض وعلى ضرورة مساعدة هذه البلدان على إدارة عمليات اقتراضها وتجنب تراكم ديون لا تقوى على تحملها، باعتماد وسائل منها الاستفادة من المنح، وفي هذا الصدد، ترحب بالأعمال التي يقوم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حاليا لوضع إطار تطلعي لإكساب البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل قدرة على تحمل الديون، وبالمناقشات الجارية بشأن المبادرات الأخرى الرامية إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى البعيد، بطرق عدة منها خفض الديون أو إلغاؤها، مع التركيز على ضرورة المحافظة على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٦ - **تؤكد الحاجة** إلى أن يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إبقاء الآثار العامة للإطار بالنسبة للبلدان النامية قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بما أبدي من نية للكشف عن تصنيفات أداء البلدان لدى المؤسسة الإنمائية الدولية، التي تشكل جزءا من الإطار؛

٧ - **تشدد أيضا** على أن يتخذ جميع الدائنين تدابير لتخفيف عبء الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع، بما في ذلك داخل ناديي باريس ولندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى؛ وتعرب عن ترحيبها بالمبادرات الثنائية الأخرى التي تم الاضطلاع بها من أجل خفض الديون التي لم تسدد، ليكون ذلك إسهاما في بناء القدرة على تحمل الديون وتسهيل عملية التنمية المستدامة؛

٨ - **تكرر** الدعوة إلى البلدان المتقدمة النمو، حسبما أعرب عنه في إعلان الألفية، بأن تكمل البرنامج المعزز لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والعمل على كفالة أن يكون البرنامج ممولا تمويلا وافيا؛

٩ - **تقر** بالجهود المتواصلة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتدعو هذه البلدان إلى مواصلة تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة من الوسائل منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وتهيئة بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وعلى الحد من الفقر، وتشمل هذه السياسات جملة أمور منها وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، ووجود أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، ومناخ تجاري سليم، ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون في القطاعين الخاص والعام، إلى تشجيع تلك الجهود، بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة للبلدان

الفقيرة المثقلة بالديون ومواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي من جانب المؤسسات المالية الدولية والأوساط المانحة؛

١٠ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١١ - **تشدد أيضا** على ضرورة إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتواصل في هذا الصدد التشجيع على استكشاف آليات ابتكارية لمعالجة مشاكل ديون هذه البلدان معالجة شاملة قد تشمل مقايضات الديون بتحقيق تنمية مستدامة، أو ترتيبات لمقايضة الديون بين جهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **تحيط علما** بأن هناك تسليما بأن ديون بعض البلدان من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي ديون لا يمكن تحملها وأن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات حكيمة وملائمة لمعالجة هذه المشاكل، وترحب، في هذا الصدد، بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، وتهيب بالبلدان الدائنة أن تكفل ألا تكون الاستجابة لإعادة هيكلة الدين مفصلة خصيصا لحالات معينة إلا في حالات العجز الوشيك عن أداء الالتزامات، وألا تعتبرها البلدان الدائنة بديلا عن مصادر تمويل أعلى تكلفة، وأن تعامل ديون هذه البلدان بطريقة تعكس أوجه ضعفها من الناحية المالية وهدف تعزيز قدرتها على تحمل الديون لفترة طويلة؛

١٣ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل جهودها الرامية إلى زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، واضعة في اعتبارها تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق قدرة على تحمل الديون في المدى المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة أن تكون البلدان قادرة على الاستثمار في عدة مجالات منها الصحة والتعليم، مع المحافظة على قدرتها على تحمل الدين، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٤ - **ترحب** بما يبذله المجتمع الدولي من جهود لتحقيق المرونة وتشدد على الحاجة إلى مواصلة هذه الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بفترة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان النامية المثقلة بالديون والفقيرة، حتى تتمكن من إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٥ - **تسلم** بما يُضطَلع به من أعمال متواصلة من أجل اعتماد نهج أكثر شمولا إزاء عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وتؤيد إدراج المزيد من شروط العمل الجماعي في إصدارات السندات الدولية، وتشجع بقوة البلدان الرائدة في إصدار السندات وقطاعاتها الخاصة على إحراز تقدم ملموس فيما يتصل بإعداد مدونة سلوك فعالة، واضعة في اعتبارها ضرورة عدم استبعاد التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، وإلى تشجيع التقاسم المنصف للأعباء، وتقليل المخاطر المعنوية إلى أدنى حد، وهو ما سيدفع بالدائنين والمدينين إلى العمل معا بطريقة تتسم بالفعالية وحسن التوقيت، من أجل إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها؛

١٦ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به كذلك أن يدعم بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإدارة الأصول والخصوم المالية، وتعزيز سياسات تمويل الدين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

١٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، والمصارف والصناديق الإنمائية، والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، إلى مواصلة دراسة إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية يرمي إلى بناء أفضل الممارسات، وتعزيز الاتساق وتوطيد القدرة المؤسسية في البلدان النامية في مجال إدارة الديون، واضعا في اعتباره ما سبق أن تم إنجازه من أعمال؛

١٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وكذلك منظومة الأمم المتحدة، أن تتخذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا ومستفيضا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.